

الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر

د/ لمين عصماني

كلية العلوم السياسية - جامعة الجزائر3

lamine2blida@gmail.com

ملخص:

إن العلاقة بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية هي علاقة تفاعلية، لما للدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في حياة المواطنين، من خلال نشر الوعي والتكوين السياسي وكذا عائد هذا التكوين على الأحزاب كامتلاكها قوة التنظيم والتأطير والتأثير في الناخبين. وانبرت العديد من الدول الديمقراطية من أجل تكريس التنمية السياسية في مجتمعاتها، بغية تكوين نخب تضطلع بنشر قيم المواطنة ونشر الحس الوطني متخذة في ذلك الأحزاب السياسية متكاً للقيام بهذا الدور الفعال. وتعتبر التجربة الجزائرية فتيحة في هذا المجال، لحدثة العهد بالاستقلال والانفتاح السياسي الذي عرف تعثر بسبب الأزمة السياسية التي أثارته العديد من الإشكالات.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، التنمية السياسية، المواطنة، الديمقراطية.

Abstract:

The relationship between the political parties and the political development is an interactive one. The role played by the political parties in the lives of the citizens through the dissemination of political awareness and formation, as well as the return of this formation to the parties as having the power of organizing and framing and influencing voters. Many democratic countries have been forced to devote themselves to political development in their societies, in order to form elite that disseminates the values of citizenship and the national sense of patriotism, in which political parties are ready to play such an effective role. The Algerian experience is young in this regard, to the modern era of independence and political openness, which was known to falter because of the political crisis, which raised many of the problems.



Key words: Political parties, political development, citizenship, democracy.

مقدمة:

مما لا شك فيه أن للأحزاب السياسية دورا بالغ الأهمية باعتبارها مرآة النظام السياسي تضطلع بمراقبة عمل الحكومة وتشارك في صياغة السياسة العامة للدولة بما يعود بالنفع على المواطن. ولكي تقوم هذه الأحزاب بأدوارها المنوطة بها لا بد لها من تجذر شعبي وكسب مزيدا من الأنصار والمتعاطفين، من خلال التسويق لبرامجها وأفكارها وايدولوجياتها، ومما يعطي للحزب القوة اللازمة للعمل السياسي ولمشاركة في السلطة ذلك التكوين السياسي للمناضلين والزعماء السياسيين باعتبار الحزب السياسي مدرسة للتكوين والتشئة السياسية على حب الوطن والمشاركة السياسية وتحمل المسؤولية.

ويجمع مختلف الباحثين حول أهمية الأحزاب السياسية ودورها في تنمية المجتمع خاصة على الصعيد السياسي، باعتبار أن المجتمع يشكل الخزان الرئيسي لتكوين النخب السياسية التي تضمن سيرورة العمل السياسي الدؤوب الذي من شأنه يمول مؤسسات الدولة بالكوادر التي تسهر على تسيير الشأن العام للمجتمع، بالإضافة لترسيخ ثقافة المشاركة السياسية لدى المواطنين من خلال اختيار ممثليهم عند كل استحقاق انتخابي في ظل التنافس حول الأفكار والبرامج.

وتعتبر الجزائر من دول العالم القليلة التي اتجهت نحو الانفتاح السياسي بعد أحداث 5 أكتوبر 1988، باعتمادها التعددية السياسية والحزبية من خلال دستور 1989، فأطلقت العنان لتشكيل الأحزاب السياسية ذات أطياف مختلفة حتى وصلت لحوالي ستون حزبا سياسيا. وشكلت بذلك خريطة سياسية حسب المراقبين منها، الإسلامية، الديمقراطية والوطنية وغيرها، تتنافس فيما بينها من أجل الوصول للسلطة، فالعمل السياسي لها لم يدوم لفترة طويلة بحيث أجريت انتخابات محلية سنة 1990 وتلتها أخرى تشريعية سنة 1991، كان فيها الفوز الكاسح للتيار الإسلامي مما أدى ذلك لاصطدام تراجيدي بين السلطة القائمة وأنصار هذا التيار أدى لإلغاء المسار الانتخابي ودخول الجزائر في موجة عارمة من العنف وإعلان حالة الطوارئ، وأصبح الحديث عن

البحث عن سبل حماية أرواح الجزائريين فقط، وغدا المشروع الديمقراطي مؤجل إلى وقت ليس بالقريب. وفي هذا السياق، حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى لعبت الأحزاب السياسية في الجزائر دورا بارزا في التنمية السياسية؟

سوف نحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال هذه المحاور:

أولا: وظيفة الأحزاب السياسية.

ثانيا: مفهوم التنمية السياسية وأهدافها

ثالثا: الأحزاب السياسية والتنمية السياسية

رابعا: تجربة الأحزاب السياسية في الجزائر في مجال التنمية السياسية

أولا: وظيفة الأحزاب السياسية

تعد الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات الحديثة التي كان لها الفضل في تطور المجتمع المدني، باعتبارها تساهم في تحقيق أدوار من أهمها المحافظة على وجود معارضة للنظام القائم وضمان تحقيق قوة بديلة لهذا النظام⁽¹⁾. فلم يعد الحزب السياسي اليوم في الدول الغربية يشارك في المناسبات الانتخابية والوصول إلى السلطة فقط، وإنما كذلك أصبحت له مهمة تجسيد الرقابة في الدولة، بالإضافة إلى أنه يعد مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق المشاركة السياسية وترقية حقوق الإنسان المختلفة وغيرها من المهام.

إن تطور الأحزاب السياسية قد تزامن مع تطور الديمقراطية، وبالتالي فإن هذه الأحزاب أصبحت أحد أهم آليات الديمقراطية، التي تساهم في تنمية الرأي العام، والتعبير عن رأيه في القضايا المصيرية للبلاد⁽²⁾. بالعودة لنشأة الأحزاب السياسية، نجد مصدر وسبب نشأتها أساسا في الاقتراع العام بواسطة المجموعات البرلمانية ذات الإيديولوجيات المختلفة والمشكلة للبرلمان، أو اللجان الانتخابية التي كانت تشكل للتعريف بالمرشحين التابعين لها، أو بواسطة الجمعيات الفكرية والنوادي الشعبية، ويمكن تعريف الأحزاب السياسية بأنها تنظيم يتشكل من مجموعة من الأفراد تتبنى رؤيا سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها ووضعها

موضع التنفيذ، وتهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة أكبر عدد ممكن من المواطنين على حساب غيرها وتولي السلطة أو على الأقل المشاركة في قراراتها.⁽³⁾ وتقوم مقولة النظام السياسي في الدولة الحديثة، على جدلية العلاقة بين السلطة الممثلة بالحكومة من جهة، والشعب من جهة أخرى، وتعكس الطموحات السياسية مجمل المعتقدات والأهداف والمصالح للفئات والطبقات الاجتماعية، وينجم عن هذا التباين المتعدد الأسباب، تيارات فكرية داخل المجتمع، تكتسي طابعا سياسيا، يعبر عنها ما يسمى (المجتمع السياسي). الذي يتشكل من مجموع القوى الفاعلة والايجابية للشعب والتي تتبلور في إطار الأحزاب السياسية، وقوى جماعات الضغط والنقابات والهيئات الأخرى، لاقتصادية والاجتماعية، وهذه القوى الفاعلة في المجتمع السياسي، لا ينبغي أن تكون بالضرورة جزءا من السلطة، بل أنها قد تمارس السلطة، أو تمارس نشاطها في المعارضة، وخارج الحكم. وهذا ما يضبط معيار التمييز بين المجتمع السياسي والسلطة⁽⁴⁾. فالفئات الاجتماعية هي التي تتبنى الأفكار السياسية للأحزاب السياسية، من خلال عمليتي التأطير والتنظيم وتجسدها في الممارسة كفعل سياسي يستجيب للنضالات الاجتماعية والسياسية بما يحقق أمانى وطموحات قطاعات عريضة من المجتمع.

لقد شكّل الحزب السياسي من أشكال التعبير عن تيار فكري، يتخذ طابعا تنظيميا للقوى الاجتماعية المعبرة عنه، والتي تمتلك مواقف ورؤية سياسية موحدة، وتستهدف ممارسة السلطة، وفق برامج معلنة تتطوي على معالجة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للشعب والدولة. وبهذا الوصف، يكون الحزب وعاء تنظيميا للفاعليات الاجتماعية التي يمثلها، يتوسط بين النظرية والممارسة، ويحقق الصلة بين أعضائه من أجل بلورة إرادة موحدة لهم، ينبثق عنها مناهج عمل وأساليب أداء، وبذلك فان مقولة الحزب السياسي، ترتكز على توافر ثلاثة أبعاد وهي "النظرية والتنظيم والممارسة"⁽⁵⁾.

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد وظائف الأحزاب السياسية فيما يلي:

1. تكريس الثقافة السياسية لدى المواطن من خلال ثلاثة جوانب

أ. جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي

- ب. جانب شعوري يخص التعلق الشخصي بالقادة والمؤسسات
- ت. جانب تقييمي يشمل الأحكام والآراء التقييمية عن الظواهر السياسية.⁽⁶⁾
2. رصد والإحاطة بجميع المطالب والانشغالات التي تخص الأعضاء والمناصرين
3. تعتبر مدراس تثقيفية حيث يتخرج منها رجال سياسة محنكين قادرين على تسيير شؤون الدولة بسهولة.⁽⁷⁾
4. تعتبر عاملا من عوامل مراقبة أعمال الحكومة باطلاع الجمهور على مشاريع الحكومة وتصرفاتها وتكليفها مع المصلحة العامة.⁽⁸⁾
5. توعية الشعب وخلق رأي عام مستتير.
6. تدعيم الوطنية بتمية وتعزيز الشعور الوطني والتمسك بالوحدة الوطنية.⁽⁹⁾
- وبطبيعة الحال لكي يتسنى للأحزاب السياسية القيام بأدوارها لابد من توافر مجموعة من الشروط الموضوعية منها ما يلي:
- القبول العام للنظام والنسق السياسي.⁽¹⁰⁾
 - الانتخابات الوسيلة الأساسية للتعبير عن سيادة الشعب.⁽¹¹⁾
 - حرية الرأي والتعبير من خلال حق الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائها على مقتضى الحرية المكفولة بضمانات قانونية.⁽¹²⁾
 - إقرار مبدأ التعددية السياسية الحقيقية تحترم السلطة حرمة هذا الحق، فلا تتدخل لهندسة الأحزاب السياسية.⁽¹³⁾
 - إقرار مبدأ التداول على السلطة وفتح المجال للقوى التي رشحها الفرز الانتخابي لإدارة النظام الحكومي.⁽¹⁴⁾

ثانيا: مفهوم وأهداف التنمية السياسية

إن التنمية السياسية تعني كيفية تنظيم الأفراد من خلال المؤسسات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية كما يطلق على السلوك أو الفعل أو العملية التي ترمي إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة، وهناك من يفهم التنمية السياسية على أنها تعني قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية الاقتصادية ويكافئ البعض بينها وبين نمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية وبالتالي يتحصل جوهر التنمية السياسية مع بناء الديمقراطية⁽¹⁵⁾. ومن أبرز المحاولات التي طرحها

المفكر "لوسيان باي" في أهم التعاريف التي استقاها حول مفهوم التنمية السياسية التي تتداولها اليوم والأغراض التي تسعى لتحقيقها من خلال عمليات من هذا النوع وهي كالتالي: (16)

1- التنمية السياسية شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية:

ينطلق هذا التصور من حقيقة عملية تقضي بأن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يتوقف على توافر الإمكانيات والقدرات والطاقات المادية فقط، بل يتطلب أيضاً - وقبل كل شيء - تهيئة الظروف والأوضاع السياسية الملائمة والكفيلة بتشغيل الاقتصاد القومي، وتحويله إلى اقتصاد من اقتصاد راكد وثابت إلى اقتصاد دينامي متحرك، له القدرة على النمو الذاتي ما يسمح له بإشباع الحاجات الاقتصادية للجماهير، وتحقيق التوازن الملائم بين مستوى طموحها الاقتصادي ودرجة الإشباع الفعلي لهذا الطموح. (17)

2- التنمية السياسية هي التحديث السياسي:

يقوم هذا التصور على إفتراض مبدئي مؤداه: أن التنمية السياسية هي المحصلة السياسية لعمليات التحديث السوسيواقتصادي، أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات والمصاحب لها. وهي إذ تقتزن بهذه العمليات ولا تنفك عنها فإنها على هذا النحو تعد مرادفة للتحديث السياسي (Political Modernization)، ومتكافئة معه من حيث مفهومه النظري، وتجلياته وانعكاساته العملية والواقعية سواء بسواء. ويقصد بالتحديث السياسي تلك العمليات التي تتعلق بنواحي التجديد في مجال البنى والمؤسسات السياسية القائمة من ناحية وفي مجال الفكر والثقافة السياسية السائدة من ناحية أخرى. ومن ثم يقال أن التحديث السياسي بمعناه العام، هو تلك العمليات التي تتعلق بتمايز المؤسسات السياسية، وصبغ الثقافة السياسية بالطابع العقلاني، التي من شأنها تدعيم قدرة النظام السياسي للمجتمع. (18)

3- التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية:

يستند هذا التصور على مقولة أساسية مؤداه: أن الحاجات الإنسانية، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أصبحت اليوم من الكثرة والتنوع والتعقيد، بحيث لم يعد في وسع أية مؤسسة سياسية تقليدية أن تشبع هذه الاحتياجات تماماً، أو تحل هذه المشكلات بشكل مقبول. والمؤسسة الوحيدة التي يدين لها جميع الأفراد

بالولاء وتتمتع بقسط وافر من القوة، وبمقدورها القيام بكافة الأدوار التي من شأنها إشباع هذه الاحتياجات ولإيجاد الحلول الملائمة لتلك المشكلات هي (الدولة القومية Nation- State) الحديثة. ولذا أصبحت هذه الدولة هي الصيغة المعاصرة للنظام السياسي، والتعبير المنظم عن الأمة، والمحتكر الوحيد للقوة المادية للشرعية.⁽¹⁹⁾

4- التنمية السياسية كتنمية إدارية وقانونية:

يتم تحقيق التنمية السياسية بكفاءة وعقلانية حسب أنصار هذا التعريف بعصرنة الإدارة من خلال تأسيس جهاز إداري وبيروقراطي فعال وملتزم باحترام المبادئ الإدارية والقانونية، بموجبه يتم الاعتماد على تسيير حديث يرتكز على الأهداف والخطط بدل التسيير التقليدي الذي يعرقل مسار التنمية السياسية.⁽²⁰⁾

5- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية وتحقيق المزيد من المشاركة السياسية:

يستمد هذا التصور فكرته من حقيقة أن التنمية ترتبط دائماً باليقظة السياسية للأفراد، واستحالتهم من مجرد رعايا تابعين لا مبالين إلى مواطنين نشطاء ملتزمين. وتقتزن هذه اليقظة عادة بناء المؤسسات الديمقراطية، التي تسمح بدخول شرائح واسعة من السكان في العملية السياسية، فضلاً عن كفالة الحقوق والحريات المدنية والسياسية، وتوفير الوسائل والقنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي، وتغيير بناء التمثيل السياسي كلما اقتضى الأمر ذلك. مما يتيح الفرصة لتأكيد دور المواطنين في الحياة السياسية، وظهور مستويات جديدة من الولاءات والانتماءات السياسية. ومن ثم يقال "أن التنمية السياسية بمعناها الحقيقي - في رأي معظم الناس - هي بناء الديمقراطية"⁽²¹⁾. وجوهر الديمقراطية الحقيقي هو المشاركة السياسية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرارات التي تؤثر في حياة الجماهير حاضراً ومستقبلاً. ويدخل في هذه المشاركة صناعة القرارات الخاصة بكيفية توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها، والقرارات الخاصة بكيفية توزيع العائد، وكيفية تعظيم فرص الحياة، وكيفية تعظيم المساواة.⁽²²⁾

6- التنمية السياسية هي دعم قدرات النظام السياسي من أجل التغيير المنتظم والاستقرار

يعتمد هذا التصور على أن التنمية السياسية تتجلى في قدرة الإنسان على السيطرة على محيطه الاجتماعي والسياسي، وضبط وتوجيه وتنظيم عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي وليس الاستجابة لها. والسبيل إلى تحقيق ذلك هو تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي، والارتفاع بقدرته على امتصاص واستيعاب الأنماط المتنوعة والمتغيرة من المتطلبات السياسية والتنظيمية، فضلا عن مهارته في التعامل مع الأنماط الجديدة والمتغيرة من المشكلات التي قد تصدر عنه أو يمتصها من المصادر الخارجية. وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في إطار من النظام والاستقرار.⁽²³⁾

7- التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع:

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن الحكومات والنظم السياسية الحديثة تحتاج أكثر ما تحتاج إلى ثقافة سياسية عصرية متطورة، تحدد الهوية السياسية للمجتمع الذي تفرض سلطتها عليه، وتساعد على تحقيق التكامل الاجتماعي والسياسي داخل هذا المجتمع، وتمكن الحكومة من مباشرة شؤون الحكم والإدارة بوجه عام. وحثهم في ذلك أن الثقافة السياسية هي مجموعة الاتجاهات، والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم السلوك داخل النظام السياسي، وتحدد الوضع الذي يحدث هذا السلوك في إطاره. ولذلك فإنه كلما صيغت وتبلورت الثقافة السياسية للمجتمع بشكل واضح ومقبول ازداد النظام السياسي تحديداً وتمييزاً عن غيره من النظم الاجتماعية المكونة للبناء الكلي للمجتمع، وتعاضم إحساس أفراد المجتمع بوجود هذا النظام، وبأنهم أعضاء نشطاء غير هامشين في أمة معينة، ينتمون إليها، ويدينون بالولاء لها، ويتحملون تبعات ومسؤوليات هذا الانتماء وذلك الولاء.⁽²⁴⁾

ثالثاً: الأحزاب السياسية والتنمية السياسية:

ليس الحزب السياسي مجرد متغير تابع يعكس معطيات البيئة التي ينبثق خلالها فقط، بل هو أيضاً متغير مستقل يتفاعل مع هذه البيئة ويتوخى التأثير فيها كذلك،

وهو يكتسب أهميته من هذه الزاوية ليس فقط باعتباره أحد المستلزمات الأساسية للممارسة الديمقراطية، بل من كونه جماعة فرعية داخل النظام السياسي تمتلك وسائل خاصة لتوليد القوة، وبوصفه أيضا أداة للعمل الإنساني المنظم تقوم بوظائف سياسية عديدة واسعة النطاق، تتخطى بشكل غير مألوف ما تقوم به البنى السياسية الأخرى في كثير من الأحوال، ويتضح هذا بوجه خاص في الدول النامية حديثة الاستقلال، حيث تضطلع نظم الحكم الجديدة في هذه الدول بأعباء وظيفية كبيرة، ويعتبر الحزب بالنسبة لهذه النظم تنظيما سياسيا قوميا يمكن الاعتماد عليه في تحمل هذه الأعباء وأداء كثير من الوظائف السياسية المتشابكة في آن واحد⁽²⁵⁾.

لقد أدى الارتباط بين الحزب والتحديث السياسي في الدراسات السياسية إلى أن اهتمت أدبيات التنمية السياسية على وجه الخصوص بالدور التحديثي للحزب السياسي، بل لقد نظر إليه باعتباره أكثر المؤسسات أهمية في هذا المضمار، أو أنه رمز "للتحديث السياسي" ووضع الحزب في هذا الإطار مع مؤسسات وعناصر أخرى أنيطت بها مهام التحديث والتنمية السياسية، مثل القوات المسلحة، والبيروقراطية، والقيادة "الكاريزمية" أي القيادة التاريخية أو المهمة⁽²⁶⁾.

من ذلك مثلا ارتباط الحزب بعملية التنمية السياسية على نحو وثيق ومؤثر من عدة نواح ولعدة أسباب أيضا. فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية. ومن ثمة يعتبر متغيرا تابعا لها. وهو من ناحية أخرى يمثل أحد الآليات الأساسية والمؤثرة فيها. وبالتالي يعد متغيرا مستقلا عنها. ومن هنا كان الارتباط والتأثير المتبادل بين الحزب والتنمية السياسية أمرا مؤكدا لا مراء فيه أيا كانت الزاوية التي ينظر إليه منها. فالتنمية السياسية. كعملية اختيار تنطلق من إيديولوجيا سياسية معينة، وتتغيا تحقيق سلسلة من التغييرات الثقافية والبنائية والوظيفية المرتبطة بالظاهرة السياسية والعملية ككل تقتضي بالضرورة وجود الحزب كمنظمة سياسية تتاطب بها. منفردة أو متعاونة مع غيرها من المنظمات السياسية أو شبه السياسية. مهمة التبشير بهذه الإيديولوجيا، والقيام بعملية التعبئة الاجتماعية اللازمة لحشد الجماهير وراء الأهداف والقيم والتوجهات السياسية والسلوكية التي تنطوي عليها، وحثها أي الجماهير. على الاقتناع بالترام كل ذلك من أجل إحداث التغييرات المنشودة، والتي تقتضيها الحياة في مجتمع

حديث متطور، ومن هنا يعتبر الحزب السياسي متغيرا مستقلا تتطلبه عملية التنمية السياسية، بوصفه أحد الوسائل التي يمكن للإنسان أن يعتمد عليها في تطوير حياته وتحديثها على ما يقول أسباتوريان وباعتبارها أيضا حلقة وصل بين الصفوة الحاكمة والجماهير أو بين الشعب والحكومة على ما يقول "ديفيد ابتر"⁽²⁷⁾، وهذا طبعا لما تتوفر الشروط الموضوعية التي ذكرناها سلفا، مما يسهل مهمة الحزب للعب هذا الدور الوسيط بين الطرفين.

رابعا: تجربة الأحزاب السياسية في الجزائر في مجال التنمية السياسية

يتفق دارسو الأحزاب السياسية والتنمية السياسية، بشكل عام، على تحديد الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب في النظم السياسية الحديثة، مثل التمثيل، والاتصال، وربط المصالح وتجميعها، وقد تصاغ تلك الوظائف في شكل أكثر تحديدا لتشمل: تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات للحكومة، والتناسق بين أفرع الحكم والسيطرة عليها، وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها، أو بتقديم نظام عقيد مشترك أو أيديولوجية متماسكة، والقيام بأنشطة التعبئة السياسية والتنشئة السياسية⁽²⁸⁾، وتعرف المجتمعات الحديثة هذه الدينامية للأحزاب، حيث المشاركة السياسية الحقة، واحترام حرية اختيار الناخبين، مع الاتفاق حول الوحدة الوطنية وحماية الأمن القومي. غير أن الأمر يختلف في الدول المختلفة ومنها الجزائر، التي عرفت التعددية الحزبية قبل الاستقلال الوطني، وهذا إبان الوجود الاستعماري من خلال الحركة الوطنية التي كانت تعج بالأراء والأفكار، والتي لعبت دورا بارزا في نشر الوعي النضالي والاستقلالي لعامة الجزائريين، والتي كانت فعلا لبناء وتخريج السياسيين والزعماء الكبار الذين فجروا ثورة 1 نوفمبر 1954 والتي أنهت ما يربو عن 100 سنة من الاحتلال.

اختارت قيادة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني بعد انتهاء التحرير الوطني واسترجاع السيادة الوطنية، النظام الاشتراكي، ونظام الحزب الواحد لبناء جولة عصرية لا تزول بزوال الرجال والحكومات، وكرست هذا المبدأ في أول دستور لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الذي صادق عليه المجلس الوطني يوم 28

أوت 1963 ووافق عليه الشعب الجزائري في استفتاء 8 سبتمبر 1963⁽²⁹⁾. فنص هذا الدستور في مادته 23 على أن جبهة التحرير هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر⁽³⁰⁾، هو تصريح صريح بأن لا مجال للعودة للتعددية التي كانت أثناء الثورة، فتم الاعتماد على حزب واحد ووحيد في عملية التنشئة والتعبئة وفق النهج الاشتراكي واكتسحت هذه الإيديولوجية جميع ما حي الحياة السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية، الفنية، والتعليمية، وأصبح هذا الخيار مصيري لا رجعة فيها، ومما زاد من قدرة النظام السياسي على التسويق لهذا النهج هو وفرة الموارد المالية، خاصة عند بداية الثمانينات أين رفع شعار "من أجل حياة أفضل" فكانت التعبئة والتنشئة أخذت بعدا اجتماعيا فقط، وأصبحت الدولة بأجهزتها وإيديولوجياتها توزع الربح من أجل التأييد السياسي وأصبحت اللعبة مفهومة بين الطرفين، مقايضة سياسية بين الحاكم والمحكوم، ولكن على الصعيد السياسي، كانت الحزب ينزف بفعل التطاحن السياسي بين ما سمي بالعائلات السياسية داخل الحزب، أفضى ذلك لأحداث أكتوبر الأليمة، والتي كانت إيذانا بانتهاء عهد ودخول عهد جديد.

إن التنشئة التي اعتمدها الحزب الحاكم في الجزائر من خلال كل الأجهزة التابعة له، أنتج ثقافة ريعية، كما أنتج كذلك اللامبالاة في جميع الميادين، وغياب الحس الاجتماعي والوطني، وبروز ذهنية البايك كرد فعل لكل ما يرمز للدولة، مما ينم عن المآزق الذي واصل إليه المواطن مع دولته. فحسب "هوارى عدي" أن الاعتماد على أحادية الحزب أدت إلى طريق مسدود، بفعل عملية الإقصاء والتهميش التي تعرضت لها قوى اجتماعية وسياسية ذات توجهات مغايرة لتوجهات الحزب الحاكم، بحيث منعت من الوجود ضمن إطار شرعي⁽³¹⁾. وقد كانت هذه التوجهات موجودة إبان الحركة الوطنية من إسلامية ويسارية ووطنية وغيرها، غير أنها قمعت بالاعتماد على الحزب الواحد، مما ترك هذه التوجهات تعمل ضمن الصراع داخل الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) أو تعمل في إطار السرية مثل "الحركة الإسلامية" فالدولة قامت باحتكار التمثيل الاجتماعي، وهي بهذا المنطلق قابضة على الحزب الواحد وتعتبره أحد وسائلها لتحقيق مشاريعها التنموية، وفي هذا المبدأ يعتبر الحزب هو الحكومة فالنظام السياسي الذي اعتمد، أفضى عليه الطابع التقني والتاريخي والإيديولوجي،

وهذه الميزة كانت وسيلة للحكم من أجل ضمان التلاحم الوطني، والاستقرار الوطني، والتنمية الاقتصادية السريعة، وكذا الاستقرار الحكومي.⁽³²⁾ فبعد إقرار التعددية السياسية، ظهر على الساحة السياسية الجزائرية أكثر من ستون حزبا، يمثل الأطياف السياسية التي كانت متصارعة داخل حزب جبهة التحرير الوطني، فكان لها دستور 1989 المتكأ الأساسي للعمل السياسي في الشفافية، في إطار أحكام الدستور المنظم للعمل السياسي، غير أن المفاجأة أحدثتها الجبهة الإسلامية التي فازت بأغلبية المقاعد البرلمانية، مما أثار حفيظة أصحاب القرار الذين قرروا وقف المسار الانتخابي، وبروز صراع بين شرعيتين شرعية دينية يحمل لوائها أنصار الفيس، وشرعية دستورية يحمل لوائها العسكر، مما تعذر تصالح هاتين الشرعيتين فحدث الصدام العنيف ودخول الجزائر لموجة العنف والإرهاب، ونسفت العملية السياسية، وفقد المواطن الثقة في الدولة وفي الأحزاب السياسية، وانسحب من الحياة السياسية، ولا يشارك سياسيا، مما عمق الفجوة بينه وبين هذه الأحزاب وبين السلطة القائمة.

والحقيقة أن لهذا الشعب مرجعيته وشخصيته، واستنتج أن هذه الأحزاب لا تعبر فعلا عن كينونته ولا شخصيته، فطلق العمل السياسي ونجد في كثير من الأحيان أن بعض الأحزاب السياسية الجزائرية تتهم المجتمع بعدم النضج السياسي، رغم أن هذه الأحزاب لا يراها المواطن إلا في الاستحقاقات الانتخابية، تلهث هي الأخرى لتقاسم الربح.

خاتمة

مما سبق نستنتج أن التنمية السياسية الوحيدة، التي كرسها حزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال باعتباره الحزب الوحيد والأوحد هي الولاء للنظام السياسي، وتكريس أحادية النظرة في فضاء سياسي ميزته السياسة الربعية المنتهجة من طرف الدولة. مما نتج عنه توزيع ريعي مقابل استقرار سياسي واجتماعي، وإغفال الجانب التوعوي والتثقيفي للمواطن من أجل تلقينه مبادئ المواطنة والحس الوطني، والاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية ما أدى إلى إخفاق هذه السياسات المنتهجة وحدوث الانفجار الاجتماعي في 05 أكتوبر 1988 الذي ألقى بضلاله على كل الأنساق

الأخرى الاقتصادية والسياسية، ما عجل بالإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر.

وبعد الانفتاح السياسي الذي أقره دستور 23 فبراير 1989 لم تلعب الأحزاب السياسية الجزائرية دورها في التنمية السياسية بسبب تعدد مرجعياتها، وبعدها عن الحقائق الاجتماعية وإنغماسها في السجال والصراع الإيديولوجي. مما زاد في العزوف السياسي لدى المواطن واتسعت الهوة بين المواطن والأحزاب السياسية وغاب تأطير المجتمع وتعذر تعبئته في المناسبات الهامة خاصة ما تعلق بالاستحقاقات الانتخابية المختلفة، ويات من المؤكد أن المعارضة في واد والمواطن في واد آخر. ومما عقد العملية السياسية في الجزائر، هو إصرار بعض الأحزاب على التواجد رغم تآكل إيديولوجياتها وأفكارها حتى في بلد المنشأ، فكثرة الأحزاب رغم أنه ظاهرة صحية ديمقراطية إلا أنه ينم على تشتت فكري وهوياتي، يتعذر معه اعتماد تنمية سياسية موحدة في غياب مشروع مجتمع واضح ومتفق عليه، خاصة إذا كانت برامج الأحزاب هي عبارة عن طروحات إيديولوجية تتعلق بالدين والهوية واللغة، رغم أن التعديلات الدستورية الأخيرة حسمت في مسألة الثوابت إلا أنه كل مرة تثار مثل هذه القضايا، الأمر الذي يجعل المواطن يتوجس خيفة من العمل السياسي وكل ما تطرحه الأحزاب من برامج، والذي إنعكس بدوره على الوظائف الأساسية والسامية للأحزاب السياسية في الإعلام والتكوين والتعبئة، بسبب هشاشة طروحاتها وغياب الندوات والملتقيات الفكرية التي تضطلع بدور التنمية السياسية من أجل التشجيع على العمل السياسية وتنمية روح المواطنة والوطنية والمشاركة السياسية.

إن احتكار السلطة السياسية للموارد القيمية والمادية، ورفضها لمبدأ التداول على السلطة. جعلت الأحزاب تتكفى على ذاتها، وتستسلم للأمر المحتوم وتتأكد أنه لان يحدث التغيير حتى بالوسائل الديمقراطية، ما جعل الكثير من الأحزاب السياسية ترتمي في أحضان السلطة من أجل مكاسب سياسية ومادية وتستغني عن النضال السياسي واختيار أقصر الطرق لتحقيق المنافع. ما جعلها تفقد مصداقيتها لدى المواطن واعتبارها أجهزة مساندة للسلطة وتقديم الولاء، وخطاباتها ديماغوجية وموجهة للاستهلاك فقط، هذا ما أفرغها من محتواها كمدرسة للتشئة السياسية.

ومن أهم أسباب إخفاقات الأحزاب السياسية في مجال التنمية السياسية هي إشكالية الزعامات الحزبية واستثنائها بقيادة الحزب، أي غياب الديمقراطية داخل الأحزاب، والتداول على المناصب القيادية لفئة الشباب، ما عزز الهوة بين الشباب والأحزاب السياسية واعتبار هذه الأخيرة نسخة طبق الأصل للنظام السياسي الذي يرفض التغيير والتداول على السلطة، فشكل في المخيال الجماعي للمجتمع الجزائري أن السلطة والأحزاب السياسية وجهان لعملة واحدة وهذا ما يفسر نتائج المشاركة السياسية الهزيلة في الاستحقاقات السياسية، سواء في الانتخابات التشريعية في ماي 2017 أو في الانتخابات البلدية والولائية في نوفمبر 2017.

وأخيراً، فإن التطور التكنولوجي والاتصالات فضح المخزون الفكري لهذه الأحزاب، وأصبحت التنمية السياسية تتحكم فيها وسائط التواصل الاجتماعي مما تبثه من أفكار وقيم وفتاوي ودراسات وعلوم وغيرها، اتضح للمواطن هشاشة الأحزاب السياسية وضعف معروضاتها السياسية وبرامجها الوهمية وبعد خطاباتها عن الواقع المعيش، خاصة إذا قارن المواطن أوضاعه بنظرائه من الضفة الأخرى.

الهوامش:

- (1)- عبد الوهاب بن خليف، المدخل إلى علم السياسة. الجزائر: دار قرطبة للنشر، 2010، ص 116.
- (2)- المصدر نفسه، ص 117.
- (3)- سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة: النظم السياسية، طرق ممارسة السلطة، أسس الأنظمة السياسية وتطبيقاتها، (الجزء الثاني)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 122.
- (4)- الموسوعة العربية.
- (5)- نفس المصدر الأنف الذكر.
- (6)- صالح بلحاج، أبحاث و آراء مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، جوان 2012، ص 72.
- (7)- سعيد بو الشعير، مرجع سابق، ص 129.
- (8)- نفس المصدر الأنف الذكر.
- (9)- المصدر نفسه، 130.
- (10)- نفة نصر، لبنان والنظام الديمقراطي الليبرالي: النظام السياسي الأفضل للانماء في العالم الثالث، لبنان والدول العربية، بيروت: منشورات عويدات، 1989، ص 166.

- (11)- William b . Quand. Société et pouvoir en Algérie. Les décennies des ruptures. Alger. Casbah Editons. Fevrier 1999. p 190
- (12)- Alexis de Tocqueville. De la démocratie en Amérique. (Tome 2). Essai ouvrage présenté par. Said chikhi. Alger. ENAG Editions. 1988. p 41.
- (13)- عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي. العوائق والممكنات. المستقبل العربي، العدد 219، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 118.
- (14)- المصدر نفسه، ص 78.
- (15)- عبد الله زوييري، "غايات التنمية السياسية في الجزائر: بين التفكير الرغوي والواقعي...". مجلة فكر ومجتمع، العدد 32، الجزائر: طاكسيج، كوم للدراسات والنشر والتوزيع، أوت 2016، ص 469.
- (16)- نفس المصدر الآنف الذكر.
- (17)- السيد عبد الحلیم الزيات، التنمية السياسية: (دراسة في الاجتماع السياسي). الجزء الأول: الأبعاد المعرفية والمنهجية. (تقديم: محمد عاطف غيث)، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 2002، ص 90.
- (18)- المصدر نفسه، ص [93 – 95]
- (19)- المصدر نفسه، ص 117.
- (20)- عبد الله زوييري، مرجع سابق، ص 470.
- (21)- السيد عبد الحلیم الزيات، مرجع سابق، ص 122.
- (22)- المصدر نفسه، ص 123.
- (23)- المصدر نفسه، ص 131.
- (24)- المصدر نفسه، ص 135 – 136.
- (25)- السيد عبد الحلیم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي. (الجزء الثالث): الأدوات والآليات: دار المعارف الجامعية، 2002، ص 151.
- (26)- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث. سلسلة علم المعرفة، العدد 117، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر 1987، ص 6.
- (27)- السيد عبد الحلیم الزيات، مرجع سابق، ص 151.
- (28)- أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص 161.
- (29)- بشير كاشة الفرحي، الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية: دراسة تحليلية، ونصوص قانونية. الجزائر: دار الافاق، 2003، ص 3.
- (30)- المصدر نفسه، ص 3.
- (31)- Lahouari Addi. L'impasse du populisme. Algérie collectivité politique et Etat en construction. Algérie. Entreprise Nationale du Livre. 1990. p 2.
- (32)- Mohamed Brahimi. Le pouvoir en Algérie ses reformes d'expression institutionnelle. Alger. OPU. 1995. pp 17.18.